مجلد: 06 عدد:10
ISSN: 2477-9814
جـــــوان 2020
مجلة نور للدراسات الاقتصادية

الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد- دراسة حالة الجزائر للفترة (1997- 2017)

ط.د أمينة بن جدو
كلية العلوم الاقتصادية-جامعة برج بوعريريج (Lezinru)
amina.bendjeddou@univ-bba.dz

الملخص:

تعمل جميع دول العالم إلى الحد والوقاية من الفساد كونه يقف كحاجز لتحقيق وتبني الحكم الراشد. لذا تسعى هذه الدول جاهدة في البحث عن الحلول اللازمة وذلك من خلال سن القوانين والعمل على تخصيص هيئات خاصة بمكافحة الفساد وغيرها.

لذا تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين كل من الحكم الراشد والفساد، والتوصل لأهمية الحكم الراشد في الحد والوقاية من الفساد. فتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة وذلك بدراسة حالة دولة الجزائر من خلال تطور مؤشرات الحكم الراشد بها للفترة الممتدة بين1997 و2017 وذلك حسب ما ورد في تقارير البنك الدولي.

وبعد تحليل وتفسير تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر، تم التوصل بأن الفساد يعد مؤشر من مؤشرات قياس الحكم الراشد، كما تم التوصل بوجود علاقة عكسية بين كل من الحكم الراشد والفساد، فكلما كان مؤشر السيطرة على الفساد عالٍ اتضحت ملامح الحكم الراشد في الجزائر أكثر، وكلما قلت هذه القيمة كلما اتضحت ملامح الفساد في الجزائر أكثر.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد، الفساد، مؤشرات الحكم الراشد.

تصنيفات JEL: G39؛D73.

Astract:

All countries of the world work to reduce and prevent corruption as it stands as a barrier to achieving and adopting good governance. Therefore, these countries strive to search for the necessary solutions, through enacting laws and working to allocate anti-corruption and other bodies.

So this study aims to clarify the relationship between both good governance and corruption, and reach the importance of good governance in reducing and preventing corruption.

The analytical descriptive approach was relied on to review the most basic concepts related to the study, in addition to the case study method, by studying the case of the state of Algeria through the development of indicators of good governance for the period between 1997 and 2017, according to what was mentioned in the reports of the World Bank.

After analyzing and interpreting the development of indicators of good governance in Algeria, it was concluded that corruption is an indicator of measuring good governance, and a reverse relationship has been reached between both good governance and corruption. The higher the indicator for controlling corruption, the clearer the features of good governance in Algeria. The lower this value, the more visible the features of corruption in Algeria.

Key words: good governance, corruption, indicators of good governance .
JEL Classification : G39 ; D73.

I المقدمة:

يعد الحكم الراشد من أبرز القضايا المعاصرة التي تحظى باهتمام الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، لكن سرعان ما تقف أمامها ظاهرة الفساد، والتي تؤثر بشكل سلبي على إرساء وتبني الحكم الراشد.

لذا تسعى دولة الجزائر كغيرها من الدول للحد والوقاية من تفشي ظاهرة الفساد حيث عملت جاهدة على إرساء مجموعة من القوانين، وخلق مجموعة من الهيئات المتخصصة في مجال مكافحة الفساد والحد من مظاهره .

من خلال ما سبق يتم طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

إلى أي مدى يساهم الحكم الراشد في الحد والوقاية من الفساد في الجزائر للفترة الممتدة بين 1997-2017؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية سيتم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- **ما هي طبيعة العلاقة بين كل من الحكم الراشد والفساد؟**
- **ما هو دور الحكم الراشد في الحد والوقاية من الفساد؟**

I-1 فرضيات الدراسة:

I-1-1 الفرضية الرئيسية: يساهم الحكم الراشد في الحد والوقاية من الفساد كون الفساد يعد مؤشر من مؤشرات قياس للحكم الراشد.

I-1-2 الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة عكسية بين كل من الحكم الراشد والفساد.
- **الفرضية الثانية:** يكمن دور الحكم الراشد في الحد والوقاية من الفساد من خلال العمل على قياس وتحسين مؤشر السيطرة على الفساد.

I-2 أهداف الدراسة:

- التعرف على طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد وظاهرة الفساد؛
- التعرف على كيفية مساهمة الحكم الراشد في الحد من الفساد والوقاية منه؛
- تشخيص ظاهرة الفساد والحكم الراشد واقعيا من خلال دراسة حالة الجزائر.

I- 3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في مختلف الدول كآلية للوقاية والحد من الفساد، ومن هنا جاءت دراستنا لتحليل واقع الفساد في الجزائر خلال الفترة1997-2017 وذلك من أجل إبراز دور وأهمية وطبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والفساد.

I- 4 منهج الدراسة: سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من الحكم الراشد والفساد، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة دولة الجزائر لتطور مؤشرات الحكم الراشد بها للفترة الممتدة بين(1997 -2017) وذلك وفق ما ورد في تقارير البنك الدولي.

I- 5 الدراسات السابقة:

1. 5. 1.دراسة: (عبد القادر مولاي لخضر، بوزيد السايح، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر، **مقال في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، 2017):

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد بمختلف آلياته وظاهرة الفساد في الجزائر، وذلك من خلال القيام بتحليل مؤشرات ضبط الفساد والحكم الراشد خلال الفترة من 2003 إلى 2017 ومختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات النمو الاقتصادي.

كما هدفت الدراسة إلى تشخيص وتحليل واقع الفساد وسبل تفعيل الحكم الراشد كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأهميته في تقليص حجم الفساد وتكريس الديمقراطية التشاركية.

وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن الفساد مهاما اختلفت مظاهره وآلياته وأسبابه ونتائجه إلا أنه في الأخير ليس إلا تعبيرا عن مدى تدني القيم الأخلاقية في المجتمع وغياب الرقابة؛
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة؛
- ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سياسيا مشجعا على الفساد؛
- تزايد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي شهدت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل؛
- ضعف الإدارة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد؛
- غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة؛
- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتعرض العقوبات على مرتكبيه؛
- سيادة نمط الدولة الريعية أوشبه الريعية واعتمادها على عنصر وحيد(النفط) جعل الدولة تكون معنية بشكل رئيسي فقط بإعادة التوزيع بدلا أن تكون مهتمة بالإنتاج؛
- ضعف المؤسسات السياسية بسبب انتشار الفساد الإداري والرشوة بشكل كبير، وغياب المحاسبة وضعف الرقابة؛
- تضخم الجهاز البيروقراطي والإهدار في المال العام وضعف في تحصيل موارد الدولة؛
- نقص مشاركة المجتمع المدني في بناء سياسات وبرامج التنمية.

1. 5. 2.دراسة: (عجيلة محمد وآخرون، الحكم الراشد في الجزائر بين معضلة الفساد وحتمية التنمية المستدامة – قراءة قياسية تحليلية للفترة(2005م–2017م)، **مقال في مجلة البحوث والدراسات التجارية**، 2018):

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الحكم الراشد في تعزيز التنمية المستدامة بالجزائر من خلال البحث في آليات ترشيد الإنفاق الحكومي البيئي ومكافحة الفساد الإداري، فركزت الدراسة على اختبار الارتباطية بين دور الحكم الراشد في علاج الفساد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين الفساد ومؤشرين للحكم الراشد وهما فعالية الحكومة وحماية الحقوق، وتوصلت لوجود علاقة ارتباطية قصيرة طويلة الأجل بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى أن الحكم الراشد أحد أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة التبذير وتضخم الإنفاق البيئي في الجزائر.

I- 6 مصطلحات الدراسة:

I- 6-1 الحكم الراشد: يُعرفُ بالحكم الرشيد أو الحوكمة الجيدة، ويقصد به حكم الكفاءات العاقلة الماهرة بتفويض من الشعب.

I- 6-1 الفساد: يُعرفُ بالانحراف أو تدمير النزاهة، ويقصد به التغير من الحالة المثالية إلى حالة دون المثالية.

II ماهية الحكم الراشد:

II-1 مفهوم الحكم الراشد:

أ- **تعريف البنك العالمي:**عرفه على أنه " الطريقة أو الحالة التي تمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية".[1]

ب- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** "هو ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية والإدارية، لإدارة شؤون الدولة على المستويات كافة الآليات والعمليات، والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".[2]

ج- **تعريف المشرع الجزائري:** لقد لمح القانون 06- 06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة إلى الحكم الراشد من خلال المادة الثانية في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة "هو الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية"[3]

وترى الباحثة بأن الحكم الراشد هو "مجموعة من الآليات والعمليات التي يتم من خلالها بلد ما تحقيق التنمية و مكافحة الفساد".

II-2 مكونات الحكم الراشد: للحكم الراشد مكونات وأطراف تتمثل فيما يلي:[4]

أ- **الدولة:** والمطلوب من الدولة في هذا الإطار، كطرف من أطراف الحكم الراشد، أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية، وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، وإلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف، والمؤسسات الرسمية، مثل: المجلس النيابي، أو المجلس الاقتصادي، أو الاجتماعي حول السياسات العامة، وفي ظل الشروع في هذه الخطوات لابد من احترام الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام، وتطبيق مبدأ حكم القانون، وإصدار تشريعات وقوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية.

ب-**القطاع الخاص:** تشكل الدولة أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة بل هناك تحول واضح في معظم دول العالم، نحو الاعتماد على القطاع الخاص، واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من دول العالم الثالث، حيث يمثل القطاع الخاص المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها، إضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم. كما يعتبر القطاع الخاص شريك في الإدارة ويوفر مناصب الشغل.

ويتضمن مفهوم الحكم الراشد دور يجب أن يلعبه هذا الأخير، حيث تتراوح مهامه بين تعزيز العمل الجاد والمنتج وتوفير الشفافية في المعلومات والإحصاءات وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتمييز العلاقة مع الجماعات ومراكز البحوث والتطوير لربط مخرجات التعليم بسوق العمل وحاجته وتشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى الدور الاقتصادي في النمو وتوفير الوظائف وتوفير الاستثمارات والأموال وتأمين التنافسية، ويشمل القطاع الخاص كل المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدول في قطاعات الصناعة وغيرها، كما يشمل القطاع المؤثر في السوق، بحيث تهدف سياسة صندوق النقد الدولي إلى إعطاء الأولوية للقطاع الخاص، في إطار ما يعرف بمبدأ المشروطية وسياسة الإصلاحات التي ترمي إلى إصلاح أنظمة الحكم الإداري، لما يمثله القطاع الخاص من الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد وذلك عن طريق تصفية وغلق المؤسسات العاجزة أو فتح رأس مال لها إلى المشاركة الخاصة في أسهمها وتحسين مقاييس السير أو المراقبة العامة.

ج- المجتمع المدني :

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة، لذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات الغير حكومية، تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية، ويمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

- التأثير على السياسة العامة، من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام؛
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع؛
- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمة العامة وتحقيق رضا المواطنين؛
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطنين من تعسف السلطة؛
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال اكتساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف ومسائلة القيادات والمشاركة في الانتخابات.

II-3 مؤشرات الحكم الراشد: توصل البنك الدولي إلى وضع مؤشرات محددة لفهم وقياس الحكم الراشد وتتمثل في: [5]

أ- إبداء الرأي والمساءلة: ويقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، إضافة إلى حرية التعبير والتنظيم وتكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام، ومدى مراقبتها للقائمين على السلطة ومساءلتهم عن أفعالهم.

ب- الاستقرار السياسي وانعدام العنف: وهذا من خلال التصورات المتعلقة باحتمال زعزعة أو تهديد استقرار الحكومة وإزاحتها عن الحكم، من خلال وسائل غير دستورية، عنيفة أو من خلال إدخال إصلاحات مشبوهة أو مصطنعة تؤثر على استمرارية السياسات، كما قد تقيد قدرة المواطنين على اختيار وتغيير القائمين على السلطة.

ج- الفعالية الحكومية: ويتعلق هذا المؤشر بنوعية تقديم الخدمات العامة ونوعية جهاز الخدمة المدنية واستقلاليته عن الضغوط السياسية، إضافة إلى نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات أو الالتزامات التي أعلنتها.

د- نوعية الأطر التنظيمية: ويركز هنا على قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة من شأنها السماح بتنمية القطاع الخاص وتشجيعه.

هـ- سيادة القانون: ويقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع والتقيد بها، خاصة نوعية تنفيذ العقود وفعالية الأجهزة القضائية، وقياس احتمال حدوث الجرائم أو معدل الجريمة و أعمال العنف.

و- مكافحة الفساد: ويتعلق بمدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب ومكاسب خاصة، أعمال الفساد الصغرى(الرشوة في المصالح العامة) أو كبرى(الفساد في المجال السياسي) إضافة إلى استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات وثروات الدولة.

III ماهية الفساد وعلاقته بالحكم الراشد:

يشتمل هذا المحور على ماهية الفساد حيث سيتم التطرق إلى تعريفه، أنواعه، أسبابه، واستراتيجيات الوقاية والحد منه، بالإضافة إلى علاقته بالحكم الراشد.

III-1 مفهوم الفساد وأنواعه:

أ- تعريف الفساد:

أ-1- تعريف البنك الدولي: عرفه على أنه:" إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، والفساد يحدث عندما يقوم الموظف بقبول طلب من وكلاء أو وسطاء الشركات وأعمال خاصة رشاوى للاستفادة من سياسات، إجراءات للتغلب على منافسيه وتحقيق أرباح

خارج إطار القانون، كما يمكن أن يحدث الفساد عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعينّ الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة"[6]

أ-2- تعريف منظمة الشفافية الدولية: عرفته على أنه: " هو كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته"[7]

أ-3- تعريف المشرع الجزائري: عرف المشرع الجزائري الفساد من خلال تحديد الجرائم أي تعدادها في ظل القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والمتمم بالأمر 10/05 والذي جاء إفراغا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المصادق عليها، وتفعيلا لآليات المكافحة في إطار التعاون الدولي، وذلك ما جاءت به المادة الثانية الفقرة الأولى التي تحيلك على الباب الرابع من هذا القانون وهي تعد في نفس الوقت صورا للفساد وهي على التوالي:

- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية؛
- الامتيازات غير المبررة والرشوة في الصفقات العمومية، وأخذ الفوائد غير المبررة؛
- اختلاس الممتلكات من طرف موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي؛
- الإعفاء والتخفيضات غير المبررة في مجال الضريبة والرسم؛
- استغلال النفوذ و إساءة استعمال الوظيفة؛
- عدم التصريح أو التصريح الكاذب للممتلكات والإثراء غيرالمشروع؛
- تلقي الهدايا والرشوة في القطاع الخاص واختلاس الممتلكات الخاصة؛
- التمويل الخفي للأحزاب الوطنية؛
- تبييض العائدات الإجرامية والإخفاء وعرقلة السير الحسن للعدالة؛
- البلاغ الكيدي والإبلاغ الكاذب.[8]

وترى الباحثة بأن "الفساد هو مجموعة من الأعمال الغير الأخلاقية التي تعرقل مصالح الدولة وتحول دون إرساء الحكم الراشد".

ب- أنواع الفساد: هناك عدة أنواع من الفساد وسنذكر منها فيما يلي: [9]

ب-1- الفساد السياسي: ويتمثل بالانحراف عن النهج المحدد لأدبيات التكتل أو الحزب أو المنظمة السياسية نتيجة الشعور بالوصاية أو كونه الأوحد أو الأعظم أو المنظر، أو بيع المبادئ الموضوعة في أدبيات المنظمة للكتل الدولية أو الإقليمية أو الوطنية لسبب أو أكثر، فالخيانة و التواطئ و التغافل والإذعان و الجهل والضغط وغيرها هي كلها من مظاهر الفساد السياسي.

ب-2- الفساد الإداري: ويتعلق بمظاهر الفساد والانحراف الإداري والوظيفي والتي تصدر من الموظف العام أثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة.

ب- 3- الفساد المالي: ومظاهره الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حاليا في تنظيمات الدولة(إداريا) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية.

ب- 4- الفساد الأخلاقي: ويتمثل في الانحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصرفاته غير المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول.

III-2 أسباب الفساد وتشتمل على ما يلي:

أ- الأسباب الاقتصادية:

- **اتساع تدخل الدولة في الاقتصاد:** ويكون التدخل الحكومي من خلال: (السياسات الحمائية ، الإعانات الحكومية، التحكم في الأسعار)؛

الفقر وتدني الأجر؛

- **سرية بعض الصفقات:** تعتبر الصفقات الكبرى والتي تتسم بالسرية، نتيجة عدم مناقشتها في المجالس التشريعية فرصة كبيرة للفساد، مثل شراء الأسلحة و الأنشطة الإستخراجية، ويمكن أن يدخل في هذا الإطار سرية أعمال البنوك.[10]

ب- الأسباب السياسية: إن الفساد يحدث بسبب المناخ السياسي أو إتباع بعض الدول إيديولوجيات متباينة ومعاصرة تتعارض أو تتفق بشكل أو بآخر مع التعاليم الدينية، مما ينعكس على الاستقرار السياسي في معظم البلدان النامية، وكذلك غياب الديمقراطية والشورى أدت إلى حرمان الكثير من المواطنين من المشاركة في إبداء الآراء ومن ثم المساهمة في رسم السياسة العامة.[11]

ج- الأسباب الثقافية والاجتماعية: إن الموظف جزء من المجتمع ولا يمكن أن ينفصل عنه، لا فإن سلوكياته تتأثر بالعادات والقيم السائدة في المجتمع، والتي تؤثر بدورها في طبيعة سلوك الأفراد العاملين، كما يروج بعض هذه العادات إلى شيوع مظاهر الفساد كالوساطة والمحاباة والتمييز والتحيز والرشوة وغيرها.[12]

د- الأسباب الإدارية: وهي أسباب ناشئة من داخل النظام نفسه سواء كان جهازاً إداريا أم على مستوى الإدارة العامة، وترجع أسباب الفساد الإدارية إلى غموض القوانين والتعليمات وعدم وضوح الإجراءات داخل الأجهزة الحكومية، فغموض القوانين والتعليمات قد يدفع الموظف العامل إلى تفسيرها بشكل يخالف عما ترمي إليه بشكل غير مقصود أو عامداً متعمداً للاستفادة من هذا الغموض لتحقيق مصالحه الخاصة على حساب المصلحة العامة، وهذا الغموض قد يربك المتعامل مع الجهاز الحكومي من المواطنين مما يجعلهم فريسة سهلة للاستغلال من قبل ضعاف النفوس من الموظفين بطلب الرشوة وغيرها لإنجاز معاملاتهم وتقديم الخدمات لهم في المقابل، خاصة إذا ما ترافق مع غموض القوانين والتعليمات بعامل إداري آخر وهو ضعف الرقابة الإدارية وقصورها عن كشف الانحرافات حيثما وجدت.[13]

هـ- الأسباب الذاتية: وهي أسباب كامنة في الشخص وتنبع من ذاته، وغالبا ما يكون محركها قيم ومعتقدات ومبادئ يسلم بها الفرد ويلزم بها نفسه ومن أمثلتها: ضعف الالتزام بتعاليم الدين وما تنادي به بالبعد عن السلوك المنحرف وتجنب ما هو فاسد، وتبني مفهوم الرقابة الذاتية، كما وترجع بعض مظاهر الفساد إلى تدني مستوى الولاء للوطن، وضعف صفات المواطنة، وعدم إدراك الفرد لأثر سلوكه على المجتمع والوطن، فمن صور انعدام الولاء للدولة شيوع مقولة لدى الشعوب الروسية تقول: "لا يهم كم تسرق من الدولة فلن تسترد أبدا ما سرقته هي منك".[14]

III-3 إستراتيجية الوقاية و الحد من الفساد:

أ- الحكم الراشد والحد من الفساد:

يعد إرساء مبادئ الحكم الراشد خاصة الشفافية والمساءلة وحكم القانون من بين أهم استراتيجيات مكافحة الفساد، باعتبار أن الفساد هو في الأساس مشكلة حكم، وفشل المؤسسات، وعلامة على عدم القدرة على إدارة المجتمع عن طريق نظم متوازنة من الضوابط والتوازنات الاجتماعية والقضائية والسياسية والاقتصادية، ويزداد الفساد انتشارا عندما تثبت الأنظمة الرسمية وغير الرسمية عدم فعاليتها، ويصبح تنفيذ وإنفاذ القوانين والسياسات التي تكفل النزاهة أكثر صعوبة، فالالتزام إذا بالحكم الراشد ومبادئه هو بمثابة وقاية من الفساد، لذا ينبغي في البداية الاختيار الأمثل للمسئولين، مهما اختلفت وظائفهم ودرجاتهم، وتحديد مهام مؤسسات الدولة المعنية بوضع السياسات والنظم المطلوبة لإدارة اقتصاد البلد وضمان سلامته، بشرط أن تتم صياغة هذه السياسات وتنفيذها وفقا لمبادئ ومعايير تكفل

حدا أدنى من الكفاءة والانفتاح على أراء واهتمامات الأطراف المعنية، فضلا على ضرورة انسجامها مع قانون التنظيم وقواعد والإدارة الرشيدة، وعموما فان إرساء مبادئ الحكم الراشد يعد بمثابة آليات للوقاية من الفساد ومكافحته.[15]

ب- تنشيط فرص الإصلاح والحد من الفساد:

تزايد قلق الأوساط الدولية من الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفساد، مما دفع بالحكومات إلى تكثيف جهودها لتنفيذ إصلاحات فعالة ومستمرة، تزيد من التحلي بالنزاهة وضبط الفساد، كما تشدد العقوبة على المعنيين بالفساد وتحد فرصه، وتتأثر دوافع وحوافز الفساد بما يلي:[16]

- مستوى المنافع والتكاليف التي يتحكم فيها الموظفون والمسئولون؛
- القوانين الرسمية التي تحدد الفساد والرشوة؛
- مصداقية تطبيق القوانين التي تعاقب المفسدين؛
- شروط العمل في الوظيفة العمومية ونطاق الحوافز فيها؛
- نطاق المحاسبة والرصد داخل المؤسسة؛
- قدرة المواطنين على الاطلاع على أنشطة الحكومة والطعن فيها؛
- مستوى حرية الصحافة وحرية الأفراد في تشكيل منظمات غير حكومية؛
- مستوى المعارضة السياسية النشيطة.

III-4 علاقة الحكم الراشد بالفساد: تكمن العلاقة بين الحكم الراشد والفساد فيما يلي:[17]

من خلال التطرق لمختلف مؤشرات الحكم الراشد ومقارنتها مع أنواع وأسباب الفساد، نلمس أن هناك تناقضا كبيرا بين التوجهين الأول والثاني، فالفساد يسعى دائما لعكس أهداف الحكم الراشد، كما أن الحكم الراشد جاء من أجل القضاء على مظاهر الفساد، فكما رأينا سابقا أن الفساد هو كل عملية ضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لمجتمعه. وهنا يكمن التناقض الأول بين الفساد والحكم الراشد، لأن الفساد دال على ضعف المساءلة، بمعنى إلى أي درجة يجب على الحكومة أن تبرر ما فعلته، هذا على المستوى الكلي، أما على المستوى الفردي، فالمساءلة تتضمن قدرة الموظف العام ونوابه على أن يوضح إلى أي مدى يعمل لخدمة المصلحة العامة، وأن تكون هناك معايير لقياس ذلك.

كما أن الفساد هو نقيض لحقوق الإنسان فهو يصنع التمييز والتفاوت في الحصول على فرص العمل أو التنمية أو توزيع المداخيل بين فئات المجتمع من خلال تفضيل فئة على أخرى بوسائل غير مشروعة وهو بذلك مخالف لمبادئ حقوق الإنسان التي تنادي بالمساواة والعدالة.

كما يتقاطع الحكم الراشد مع عملية مكافحة الفساد في موضع آخر، لأنها تتطلب وجود مقاييس ومعايير في تقييم أداء المجتمع في مكافحة الفساد وأن تتميز هذه المعايير بدرجة عالية من سيادة القانون، حتى تتمتع بالمصداقية وتحوز على قبول المجتمع، وبالتالي تنجح الدولة في إشراك المجتمع في تحمل مسؤولية سيادة القانون والنظام، عندها تقوم هي بمحاسبة من لا يحترمون هذه المعايير والإجراءات. كما أن الشفافية تحتاج إلى المعلومات الدقيقة والمتوفرة في الوقت المناسب، أي حينما يحتاجها المواطن لمراجعة أفعال الحكومة. وبالطبع لن تكون هناك مساءلة ما لم توجد شفافية.

فإذا كان الهدف من بعد المسائلة هو كشف الفساد والحد منه، فالشفافية غايتها القصوى ووجودها يعني القضاء عليه، لأن الشفافية تعكس الممارسات المختلفة في المؤسسات مما يدل على أن كل شيء واضح للعيان، أما وجود الفساد فيعني اللّاشفافية، وعليه فالشفافية هي أداة لمحاربة الفساد والحد منه.

كذلك فإن ضعف المشاركة يؤدي إلى الفساد فيجب أن تكون مرجعية صانع القرار أصوات المواطنين موجودة وبالطبع لن تكون هناك مساءلة ما لم توجد شفافية، لذا فنحن بحاجة إلى مزيد من تدوير المعلومات وفتح الباب أمام المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية وتطوير الحكم الراشد من خلال تعزيز قدرة المجتمع على مكافحة الفساد ضمن منظومة سيدة القانون، المساءلة، حقوق الإنسان، الشفافية، المشاركة.

IV واقع الفساد في الجزائر من خلال قراءة لمؤشر الحكم الراشد والسيطرة على الفساد وفق بيانات البنك الدولي للفترة الممتدة(1997-2017):

ظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية تعزز العدالة الاجتماعية، ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مختلف التشريعات الردعية.[18]

وسيتم التوضيح في الجدول الموالي تطور الحكم الراشد من خلال تطور مؤشراته للفترة (1997 -2017)

الجدول رقم(01): تطور مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر للفترة (1997- 2017)

السنوات	الحوكمة الجيدة F	الاستقرار السياسي PS	السيطرة على الفساد CC	فعالية الحكومة GE	جودة التشريعات RQ	سيادة القانون RL	المشاركة والمساءلة VA
1997	-2,00963	-1,78	-0,57	-1,09	-0,91	-1,22	-1,17
1998	-2,20907	-1,88	-0,88	-0,83	-0,74	-1,16	-1,24
2000	-1,90753	-1,43	-0,94	-0,96	-0,71	-1,21	-1,11
2002	-0,55808	-1,63	-0,88	-0,6	-0,58	-0,63	-1,04
2003	-0,42778	-1,75	-0,69	-0,61	-0,52	-0,59	-1,08
2004	0,52311	-1,36	-0,68	-0,57	-0,54	-0,62	-0,8
2005	1,34115	-0,96	-0,48	-0,47	-0,38	-0,75	-0,72
2006	0,77927	-1,13	-0,52	-0,47	-0,57	-0,71	-0,92
2007	0,34606	-1,15	-0,56	-0,57	-0,62	-0,77	-0,98
2008	0,29532	-1,09	-0,59	-0,63	-0,79	-0,74	-0,98
2009	0,11064	-1,2	-0,58	-0,58	-1,07	-0,79	-1,04
2010	0,36027	-1,26	-0,52	-0,48	-1,17	-0,78	-1,02
2011	0,11431	-1,36	-0,54	-0,56	-1,19	-0,81	-1
2012	0,47862	-1,33	-0,5	-0,53	-1,28	-0,77	-0,91
2013	0,77913	-1,2	-0,47	-0,53	-1,17	-0,69	-0,89
2014	0,71482	-1,19	-0,6	-0,48	-1,28	-0,77	-0,82
2015	0,51866	-1,09	-0,66	-0,5	-1,17	-0,87	-0,84
2016	0,30933	-1,14	-0,69	-0,54	-1,17	-0,85	-0,88
2017	0,44139	-0,96	-0,61	-0,60	-1,20	-0,86	-0,90

المصدر: من تقارير البنك الدولي consulté le 23/04/2020 https://www.worldbank.org

وفي صدد دراستنا سيتم التركيز على مؤشر السيطرة على الفساد وعلاقته بالحوكمة الجيدة، حيث يعد مؤشر السيطرة على الفساد مؤشر على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الفساد بين المسئولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم "أموال غير قانونية " إلى الرسميين والقضاة (الرشوة)، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية. وتتراوح التقديرات ما بين - 2,5 و + 2,5 والقيم العليا هي الأفضل.

من خلال الجدول رقم (01) أعلاه يتبين لنا مدى تفشي ظاهرة الفساد ما قبل سنة 2000، حيث عرفت سنة 1998 تراجعا في السيطرة على الفساد فبعد ما كانت سنة 1997 (-0,57) أصبحت (-0,88) ، واستمر التراجع سنة 2000 و2002، لكن بعدها عرف المؤشر تحسن سنة 2003 حيث قدر ب (-0,69) ليواصل تحسنه لغاية 2005 حيث قدر ب (- 0,42) ليعرف تراجعا بسيطا

سنة 2006 حيث قدر مؤشر السيطرة على الفساد ب (-0,52)، ليستمر في تراجعه إلى غاية 2009 حيث قدر ب (- 0,58)، ثم تحسن سنة 2010 إلى غاية 2013 ليصل إلى (- 0,47)، ليعاود تراجعه من سنة 2014 إلى 2016 حيث قدر ب (- 0,69)، ليشهد تحسن طفيف سنة 2017 حيث قدر ب (- 0,61).

من خلال النتائج نلاحظ أن الفترة ما قبل 2002 عرفت انتشارا كبيرا للفساد بصفة كبيرة في الجزائر، وهذا يعود للوضع الأمني الصعب الذي كانت تعيشه البلد، وهذا ما صرح به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له يو27 أفريل 1999 " أن الجزائر دولة مريضة بالفساد، دولة مريضة بالمحسوبية، والتعسف و بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب لها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع"[19]

ليصل المؤشر سنة 2003 إلى (-0,69) وهذا راجع للخطوات التي اتبعتها الدولة في سبيل مكافحة الظاهرة، أين تم سنة 2002 تعديل قانون الصفقات العمومية لغرض مكافحة الفساد المالي والقضاء على الرشوة، وإضفاء شفافية أكبر على عملية إسناد المشاريع العمومية، وقد تولى هذه المهمة خبراء جزائريين بالتنسيق مع هيئات دولية، إضافة إلى مراجعة الإطار التشريعي وإعداد قوانين جديدة مثل مشروع قانون يتعلق بمحاربة الرشوة، والذي يهدف إلى تكييف التشريع الوطني مع اتفاقية الأمم المتحدة ضد الرشوة في 31 أكتوبر 2003.[20]

كما نلاحظ من خلال الجدول تحسن مؤشر السيطرة على الفساد خلال سنة 2005 حيث قدر ب (- 0,48)، لكن في السنوات التي تليها تراجع إلى مستويات أقل، حيث حافظ على شيء من الاستقرار، وذلك من خلال تفعيل عمليات المتابعة الميدانية عبر إصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة2006، والإجراءات المتصلة به الردعية منها والقانونية، ولكن المؤشر بقي في تراجع، وهذا ما يدل على أن السيطرة على الفساد وإدراك مكامنه تبقي من الصعوبة في الحد منه.[21]

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أنه كلما كان معدل الحوكمة الجيدة مرتفع وجيد كلما كان مؤشر السيطرة على الفساد في تحسن، فعلى سبيل المثال نلاحظ أكبر قيمة للحوكمة الجيدة كانت في سنة 2005، 2006، 2013، كما نلاحظ أن الجزائر في هذه السنوات كانت أكثر سيطرة في مكافحة الفساد حيث كانت مؤشراته في هذه السنوات على التوالي(- 0,48)،(- 0,52)،(-0,47).

فمن خلال نتائج الجدول (01) نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين كل من الحكم الراشد والفساد، فكلما تم السيطرة على الفساد كلما كانت حوكمة جيدة، وكلما قلت السيطرة على الفساد كلما دل على الحوكمة السيئة.

V الخاتمة:

مما سبق عرضه يتضح لنا بأن ظاهرة الفساد في تفشي وتزايد مستمر ولا بد من وضع حلول للحد والوقاية منها، ويعد تطبيق مبادئ الحكم الراشد ضرورة حتمية لحكومات الدول وبالخصوص دول العالم الثالث، وذلك كون الحكم الراشد يساهم في الحد والقضاء على الفساد بكل أشكاله وأنواعه. لذا تم التطرق في دراستنا إلى معرفة طبيعة العلاقة بين كل من الفساد والحكم الراشد، وكيفية مساهمة هذا الأخير في الوقاية والقضاء على الفساد وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر بالاعتماد على تقارير البنك الدولي.

V-1 نتائج الدراسة: من خلال دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- أن الحكم الراشد آلية من آليات الحد والوقاية من الفساد؛
- أن الفساد يعد مؤشر من مؤشرات قياس الحكم الراشد في أي بلد؛
- أنه توجد علاقة عكسية بين كل من ظاهرة الفساد والحكم الراشد؛
- تم التوصل إلى أن الفساد متفشي في دولة الجزائر رغم محاولاتها في القضاء والحد منه؛
- ضعف الحكم الراشد في دولة الجزائر بسبب تفشي الفساد وغيرها من المؤشرات المؤكدة لذلك.

V-1 توصيات الدراسة: ومن خلال هذه النتائج سيتم وضع مجموعة من التوصيات في ظل الوقاية والحد من ظاهرة الفساد، تتمثل في:

- عمل دولة الجزائر على تعزيز وتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد؛
- توعية المجتمع الجزائري حول مخاطر الفساد من خلال وضع سياسات تثقيفية مكثفة وشاملة؛
- محاولة استفادة الجزائر من تجارب الدول الرائدة في تطبيق الحكم الراشد كآلية للحد والوقاية من الفساد.

VI الهوامش:

[1] بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مقال في مجلة المفكر، المجلد8، العدد7، ديسمبر2012، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص318.

[2] مازن مهدي حبيب العقابي، الحكم الرشيد وتكنولوجيا المعلومات قراءة وفق المنظور الإسلامي، دار كلكامش للطباعة، بغداد، العراق، 2017، ص45.

[3] بن عيسى إبراهيم، الحكم الراشد في المالية المحلية، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 106.

[4] خلوف عقيلة، الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة، مقال في مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد1، العدد16،2017، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، ص200-201.

[5] سارة دباغي، الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر(2007-1999)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن،2009، ص70-71.

[6] مداحي عثمان، الجهود الدولية لمكافحة الفساد- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجا-، مقال في مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد9، العدد1،2019، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،ص05.

[7] عجابي إلياس، نحو إطار تشريعي فعال يكرس مبدأ التعاون الدولي في مكافحة الفساد، مقال في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد التاسع، مارس 2008، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر،ص450.

[8] بن عيسى أحمد، الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الفساد – دراسة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة 2003 والقانون 01/06-، مقال في مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الثاني، جوان2015، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي النعامة، الجزائر، ص 125-126.

[9] سمير شعبان، ظاهرة الفساد من منظور إسلامي، المفهوم والرؤية العلاجية، مقال في مجلة دراسات وأبحاث، مجلد3، العدد5، ديسمبر2011، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص78.

[10] خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014-2015، ص 100-101.(بتصرف)

[11] المرجع نفسه، ص102.

[12] المرجع نفسه، ص103.

[13] المرجع نفسه، ص104.

[14] المرجع نفسه، ص105.

[15] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر – دراسة حالة الجزائر(2000- 2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص64.

[16] المرجع نفسه، ص68.

[17] بن عيسى إبراهيم، مرجع سابق،ص137- 138.

[18] عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد سايح، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد، مقال في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد07، ديسمبر2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،ص277.

[19] لكحل سمية، مقومات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد وكافحته، مذكرة ماجستير، تخصص دولة ومؤسسات عمومية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، 2014، ص06.

[20] سارة دباغي، مرجع سابق، ص 84.

[21] بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته–حالة الجزائر، مقال في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، جامعة الجزائر 03، الجزائر ، ص215.

VII المراجع:

1- العقابي مازن مهدي حبيب ، الحكم الرشيد وتكنولوجيا المعلومات قراءة وفق المنظور الإسلامي، دار كلكامش للطباعة، بغداد، العراق، 2017.

2- بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مقال في مجلة المفكر، المجلد8، العدد7، ديسمبر2012، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

3- بن عزوز محمد، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته–حالة الجزائر، مقال في المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

4- بن عيسى إبراهيم، الحكم الراشد في المالية المحلية، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

5- بن عيسى أحمد، الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الفساد – دراسة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة 2003 والقانون 01/06–، مقال في مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد الثاني، جوان2015، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي النعامة، الجزائر.

6- دباغي سارة ، الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر(2007–1999)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن،2009.

7- لكحل سمية، مقومات الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد وكافحته، مذكرة ماجستير، تخصص دولة ومؤسسات عمومية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، 2014.

8- مداحي عثمان، الجهود الدولية لمكافحة الفساد– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجا–، مقال في مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد9، العدد1،2019، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

9- مولاي لخضر عبد الرزاق ، بوزيد سايح، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد، مقال في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد07، ديسمبر2017، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

10–سمير شعبان، ظاهرة الفساد من منظور إسلامي، المفهوم والرؤية العلاجية، مقال في مجلة دراسات وأبحاث، مجلد3، العدد5، ديسمبر2011، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

11–عجابي إلياس، نحو إطار تشريعي فعال يكرس مبدأ التعاون الدولي في مكافحة الفساد، مقال في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد التاسع، مارس 2008، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر.

12- عليمات خالد عيادة نزال ، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.

14–خلوف عقيلة، الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة، مقال في مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد1، العدد16،2017، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر.

13- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر – دراسة حالة الجزائر(2000- 2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.